

2020

التحليل المكاني للمستوطنات الاسرائيلية في اقليم الخليل

احمد اغريب

ahmadi@hebron.edu, جامعة الخليل

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b



Part of the [Arts and Humanities Commons](#)

Recommended Citation

Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (مجلة جامعة الخليل للبحوث- ب (العلوم الانسانية) - (العلوم الانسانية) في اقليم الخليل (2020) احمد اغريب, "التحليل المكاني للمستوطنات الاسرائيلية في اقليم الخليل" Vol. 3 : Iss. 2 , Article 2.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b/vol3/iss2/2

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (العلوم الانسانية) ب (العلوم الانسانية) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

التحليل المكاني للمستوطنات الإسرائيلية في إقليم الخليل (دراسة جغرافية تطبيقية)

*أحمد عبد القادر اغريب، كلية الآداب، جامعة الخليل، فلسطين

الملخص:

غرض هذا البحث تحليل ظاهرة الاستيطان الإسرائيلي في إقليم الخليل، ومعرفة محددات الاستيطان الجغرافية، والجيوسياسية، والجيواقتصادية، والجيواستراتيجية، وموجهات السياسة الإسرائيلية العامة تجاه إقليم الخليل، ويهدف البحث أيضا إلى قياس نمط انتشار المستوطنات وتحليل الموقع والموضع، واستكشاف أثر تلك المستوطنات على الإقليم من عدة أبعاد ضمن مجالها الحيوي.

وتبين نتيجة التحليل أن هناك جيوبوليتيكية إسرائيلية محددة تجاه إقليم الخليل، إضافة إلى موجهات دينية وتاريخية وأمنية وسياسية ومكانية لعملية الاستيطان، وقد فسرت كمية الأمطار والارتفاع عن سطح البحر والقرب من الطرق الرئيسية والمدن نسبة (17%) من مجمل التباين على مستوى ثقة (99%)، ومن المعتقد أن العامل السياسي هو الذي يفسر النسبة الكبرى من التباين لمواقع المستوطنات، أما قرينة التجاور بلغت قيمتها (1.16) وبالتالي طابع الانتشار للمستوطنات منظم، وهذا يدل على مركزية التخطيط، وتبين بأن (90%) من المستوطنات شيدت في عهد قيادة حزب الليكود لدولة إسرائيل، وأن (75%) من المستوطنات ذات طابع زراعي صناعي وشبه عسكري، وقد امتد تأثير المستوطنات كل مقومات الحياة في الإقليم، وبالتالي لا بد من إزالة تلك المستوطنات لأنها غير شرعية في المواثيق الدولية كافة، وإحداث تنمية شاملة تستند إلى القدرة على تنظيم المجال الجغرافي الذي مؤداه الترابط المكاني المحلي والإقليمي.

Abstract :

The purpose of this paper is to analyze the phenomenon of settlements in Hebron governorate. It also aims at finding out the factors determining the nature of settlements from a geographical, geopolitical, geo-economic and geostrategic perspective. It brings under close scrutiny the Israeli political

approach to the area of Hebron in general. The paper further investigates the pattern of settlement spread in Hebron and analyzes this pattern in terms of location, thus exploring the influence of these settlements on the governorate from various dimensions including the vital atmosphere.

Statistical analysis shows that there is a definite Israeli geopolitical agenda towards Hebron in addition to the religious, historical, and security-related approaches. Statistical analysis also showed that differences could be due to the amount of rainfall, altitude in relation to sea level, and proximity to main roads. These variables explained 17% of the variation at ($\alpha = .05$). The political variable is the one which explains the highest percentage of variation with reference to settlement location.

The Nearest Neighbor Analysis turned out to be 1.16 which means that the distribution is systematic thus reflecting centralized planning.

The study also shows that ninety percent of the settlements were built during the Likud reign and that 75% of these settlements are agricultural and industrial in nature. Most of them are also semi military in nature. These settlements have influenced all life aspects in the area of Hebron. It is therefore essential to put into effect a comprehensive developmental plan based on the ability to organize the geographical scope, a process that leads to the local and regional cohesion.

المقدمة:

القومية، وشارك اليهود الطبقة الوسطى الصاعدة صراعها ضد النظم القديمة، ومع انتصارها اندمج اليهود اقتصادياً واجتماعياً في البورجوازية الأوروبية، واستناداً إلى هذه الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في أوروبا، تمخض عن النظام الرأسمالي (المسألة اليهودية) في العصر الحديث (1).

أوجد التنافس الرأسمالي الاحتكاري نوعاً من العداء للسامية في ظل الحركات القومية الأوروبية، فاضطهد اليهود في أوروبا، فتنادى مفكروهم بالدعوة لحركة قومية يهودية، والبحث عن مكان لهم خارج أوروبا، فولدت الحركة الصهيونية في رحم الرأسمالية: كحل

منذ نشوء المسيحية لم تكن هناك أمة يهودية بالمفهوم الطبيعي للأمم، وشكلوا العنصر الفريد الخارج على الدين المسيحي، ونتيجة النظام الاجتماعي والاقتصادي، والديني الذي ساد في القرون الوسطى تحول اليهود إلى العمل بالأموال، والتمويل، فحازوا على نفوذ كبير لدى الأباطرة، والقيصرة، والملوك، والإقطاعيين، والنبلاء. ومع انتقال المجتمع في عهد الإقطاع إلى النظام الرأسمالي التجاري، وجد اليهود أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه مع ظهور الطبقة البورجوازية الأوروبية، تحديداً في فرنسا، وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية التي نمت قبل الرأسمالية الاحتكارية العصرية، والدولة

التي تصدرها محاكم الضفة الغربية لصالح الملاكين الفلسطينيين، ذلك الأمر الذي أصدره قائد المنطقة الكولونيل أوري أور عام (1977)، حيث جرد بموجبة محاكم الضفة الغربية من صلاحياتها القانونية بالنظر في قضايا الأراضي، وتبرر إسرائيل ذلك تحت الذرائع الأمنية، وأحيانا تدعي الحقوق التاريخية والدينية، وتتراوح درجة التركيز الإعلامي على هذه الأطروحات حسب حاجتها (2)، والصورة على أرض الواقع لا تشير إلى تراجع عن فكرة الاستيطان، بل على العكس من ذلك، تشهد المستوطنات حاليا عملية توسيع كبيرة، خاصة بعد الانسحاب من غزة، كالتوسع الحاصل في مستوطنة تيلم، وأدوره، وقفزت الأنشطة الاستيطانية بنسبة (52%) (3).

وتبدو في الأفق حركة محمومة؛ لتكثيف الاستيطان في مناطق مختارة في الضفة الغربية، خاصة إقليم الخليل خاصه؛ لضمان السيادة، وتحويلها مع التقادم إلى سيادة دائمة نتيجة تغير الصورة على الأرض، وتقويض كل عناصر الحياة الفكرية، والثقافية، والنفسية، والاقتصادية، وسحق القدرة على الاستمرار، وإمكانية إنشاء دولة فلسطينية، فتوسع المستعمرات، وإنشاء الطرق الالتفافية الخاصة باليهود، حيث التهمت حوالي 5000 دونم، هذا عدا الجدار الفاصل، الذي التهم حوالي 7000 دونم من أرض الإقليم (4). والحركة المحمومة لتكثيف الاستيطان في محافظة الخليل، هي لضمان السيادة الدائمة للإسرائيليين، من خلال تغيير الحقائق على الأرض، وفرض الأمر الواقع، وما هذا إلا استمرار للاعتداء وله مغازيه في استمرار الكارثة.

تنتشر المستوطنات الإسرائيلية في كل أرجاء إقليم الخليل، فهي توجد على السفوح الشرقية المطلة على غور الأردن، وعلى السفوح الغربية المطلة على

للمسألة اليهودية، سيما أنها تزامنت مع الحركة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، فنشأت عدة جمعيات تدعو إلى ترك أوروبا والتوجه إلى فلسطين، فتزاوجت هذه المصالح الرأسمالية الاستعمارية والمصالح اليهودية الصهيونية، فكانت الضحية فلسطين وأهلها.

لم تتبدل الأهداف والأدوات الإسرائيلية في القرن الحادي والعشرين عما كانت عليه سابقا، فما زالت إسرائيل تتحرك سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا ضمن إطار الإمبريالية والرأسمالية الاستعمارية، فانقلبت من الحاضرة الأوروبية إلى الحاضرة الأميركية، وبعد أن كانت ركيزة لهم تحولت إلى شريك رأسمالي استعماري تخطط وتنفذ، وتدخل أحيانا ميدان المنافسة، كل هذا على أرض فلسطين وانطلاقا منها، إذ انطلقت من الاحتلال والاستيطان، إلى الاستثمار المالي، والبحث عن أسواق جديدة داخل الوطن العربي، وبهذا تصنع إسرائيل وزنا لها في ميدان السياسة، والاقتصاد الإقليمي، والدولي.

وما المستوطنات الإسرائيلية إلا أداة للمساعدة في تحقيق ما سبق، ويضاف إلى ذلك أنها تخلق حالة تنافسية بشرية اقتصادية مع الوجود الفلسطيني، وتهدد مستقبل الأرض والإنسان والحضارة الفلسطينية، واستمرار الحياة، والتطور، والتنمية فوق التراب الفلسطيني، وهذا ما حدث ويحدث حاليا في محافظة الخليل، من خلال تكثيف التجمعات الإسرائيلية، وخلق أكثر من مستوطنة في نفس المجال الجغرافي، علاوة على التوسع الأفقي والعمودي الذي يجري على الدوام، كما تشكل هذه المستوطنات عقبة كأداء أمام حسم الصراع سلميا، وعسكريا، وسياسيا، واقتصاديا في المستقبل، فهي ذات قيمة جيوسياسية، وجيو استراتيحية عالية.

ومما يؤكد توجه سلطات الاحتلال في مواصلة أسرلة الجغرافيا الفلسطينية، وعدم الاعتراف بالقرارات

4

الغرض. وقد جمعت البيانات على أساس أن إقليم الخليل ثلاثة أجزاء جغرافية (ثلاث وحدات مساحية إحصائية) الأولى: السفوح الغربية، وسطح الهضبة، والسفوح الشرقية.

معالجة البيانات:

استخدمت أساليب إحصائية تحليلية، للخروج بنتائج دقيقة رقمية لرفع قيمة هذه الدراسة، وفائدتها التطبيقية وأهمها.

1. الانحدار المتعدد: ويساعد هذا النوع من التحليل الإحصائي، على إظهار قدر مساهمة أو نسبة تفسير كل متغير مستقل للاختلاف في المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة هي العناصر الجغرافية التي دخلت في الدراسة، وتكون نسبة التفسير مرتبة حسب أهمية كل متغير مستقل في تفسير الاختلاف الذي يحدث في المتغير التابع، وهو عدد المستوطنات اليهودية في كل وحدة جغرافية، وذلك بناء على المعادلة التالية (7):

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + e$$

حيث y = المتغير التابع (عدد المستوطنات في كل وحدة مكانية) ab = ثابت

$x_1 + x_2 + e$ = المتغيرات المستقلة وهي (الارتفاع عن مستوى سطح البحر، كمية الأمطار، البعد عن الطريق، البعد عن المدن)

2. قرينة التجاور: وتستخدم هذه المعادلة، لمعرفة نمط انتشار ظاهرة الاستيطان، هل هي منتظمة، أم عشوائية، أم متجمعة، وذلك حسب المعادلة التالية (8):

$$RN = 2D\sqrt{\frac{N}{A}}$$

RN = قرينة التجاور

D = متوسط المسافة

N = عدد المستوطنات

A = مساحة الوحدة الجغرافية

واقتماده، جراء استمرار الاستيطان اليهودي، وتوسعه على صفحة إقليم الخليل.

منطقة الدراسة:

تبلغ مساحة إقليم الخليل 997 كم مربع، وهو جزء من ما يعرف بالضفة الغربية، والتي تشكل 20% من مجمل مساحة فلسطين، تبقت بعد نكبة عام 1948، علاوة على قطاع غزة الذي يشكل 3%، ويتربع إقليم الخليل طبيعياً على الطرف الجنوبي من جبال فلسطين، أقصى ارتفاع له خلة بطرخ 1027 متراً فوق مستوى سطح البحر، انظر خارطة رقم (1). بلغ عدد سكان إقليم الخليل عام 2006 (551.746) نسمة، أهم مدينة في إقليم الخليل هي مدينة الخليل الذي يبلغ عدد سكانها حوالي (166.003) نسمة (6)، وهي عاصمة الإقليم، يعتمد الإقليم على الزراعة، والتجارة، والصناعة، من أهم المزروعات، الكزمية، والزيتون، ومن أهم المصنوعات النسيج، والملابس، والأحذية، والجلود، والأثاث المعدني، والخشبي، والزيت المعدني.

مصادر البيانات:

1. مكتبية: وهي الكتب، والدراسات المنشورة، التي تتعلق بالاستيطان في إقليم الخليل

2. ميدانية وأهمها:

أ- المقابلات الشخصية، مع أعضاء اللجان التي تتابع عملية الاستيطان ومصادرة الأراضي، وزوار يهود في أماكن دينية مثل مغارة عتليل والمقبرة اليهودية، ووزارة البيئة الفلسطينية، ووزارة الزراعة، والأرصاد الجوية، والبلديات.

ب- قياسات ميدانية، وزيارات قام بها الباحث لقياس بعد المستوطنات عن الشوارع الرئيسية وعن المدن، حيث استخدم الباحث عداد السيارة في تحديد المسافات، كونها عملية سريعة، وأمنة، وتؤدي



في المعادلة، من خلال إدخال العنصر اليهودي الى اقليم الخليل، وكان ذلك مع بداية الاحتلال الاسرائيلي كجرعة أولية عام 1968م (10)، وفي بداية الثمانينات بدأت العملية تشهد زيادة ملحوظة في اعداد المستوطنين، فمثلا كريات أربع كان عدد سكانها عام 1983م (3340) مستوطن، وصل عام 1985م الى (5000)، وعام 2005م وصل الى (7200) نسمة (12)، وهذا يتماشى مع قرار حكومة اسرائيل رقم 3141 الذي صدر في 14/1/1998 الذي يشجع المستوطنين للسكن في أراضي الضفة الغربية، وهناك ستة وزارات تقوم بهذا العمل هي:

1. وزارة الإسكان: حيث تقدم قروضا كبيرة لمشتري الشقق، قسم منها يتحول لمنحة.
2. ادارة اراضي الدولة: تقدم تخفيضا كبيرا في ايجار الاراضي.
3. وزارة التربية: عن طريق اعفاء من اقساط التعليم و السفريات مجانية و حوافز للمعلمين.
4. وزارة الصناعة: تعمل على منح للمستثمرين، واقامة بنى تحتية مجانية وإعفاء من الضريبة.
5. وزارة العمل: محفزات للباحثين الاجتماعيين
6. وزارة المالية: اعطاء تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات
7. وزارة الداخلية: المنح المعطاة للفرد في مجلس اقليمي يهودي في الضفة الغربية اكثر بحوالي 165% من فرد في مجلس اقليمي داخل اسرائيل اما داخل مدينة الخليل فقد عمدت إسرائيل للسيطرة على بعض المواقع وبفترات مختلفة وهي:
- سوق الخضار في قلب المدينة.
- محطة الباصات المركزية.
- مدرسة اسامة.
- تل ارميدة.
- الدبوياء.

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية:

خضعت الضفة الغربية للاحتلال عام 1967 من خلال حكومة وحدة وطنية اسرائيلية، فكانت فكرة الاستيطان فكرة رسمية، تركز على الاستيطان العسكري، وشبه العسكري، وسادت في تلك المرحلة فكرة التسوية الوظيفية، لا التسوية الإقليمية مع العرب، وقد تزعم هذه الفكرة موشي دايان، وفي أعقاب حرب رمضان عام 1973م، بدأت تتشكل صورة الاستيطان غير الرسمي، حيث أعطت الحكومة الإسرائيلية، الضوء الأخضر للحركات الاستيطانية الاسرائيلية بتحويل المعسكرات إلى مستوطنات مدنية تابعة لتلك الحركات، وتركزت إستراتيجية بيجن دايان بخصوص الاستيطان على الضفة الغربية بدل سيناء، وعزز هذا التوجه قرار صدر في ايلول 1979م بالسماح للأفراد، والشركات، بشراء الأراضي في الضفة الغربية، كما أن الحكومة الإسرائيلية استثمرت (13) مليار دولار، كانت قد حصلت عليها كتعويض عن مستوطناتها في صحراء سيناء المصرية، في بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية (9).

ولتلبية حاجة المستوطنات من المياه وللمساعدة في تثبيت المستوطنين، حفرت شركة ميكوروت الاسرائيلية أبارا وزودتهم بالمياه التي يحتاجونها دون قيد، هذا علاوة على أن السفوح الغربية للضفة الغربية هي منطقة تغذية للخزانات الجوفية الساحلية داخل إسرائيل، وهي تشكل حوالي ربع الموارد المائية الاسرائيلية (10)، وقد تأثرت الآبار العربية وحصص المواطنين في إقليم الخليل من هذه الإجراءات التي كرسست لصالح المستوطنات الاسرائيلية، وبعد أن ضمنت إسرائيل السيطرة دون منازع على مصادر المياه، وعلى نسبة كبيرة من الأرض، وتحكمت بعملية التطور والتنمية بشكل شمولي في الإقليم، بدأت تستثمر العامل البشري

الظاهريه	350	1132	5	64
اذنا	411	1222	3	286

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية مديرية الخليل، بيانات غير منشورة عام 2006 .

4. نظرية المجال الحيوي الجغرافي:

اتضحت هذه السياسة خلال المفاوضات حول مدينة الخليل انظر ملحق رقم (1)، وتحت ذرائع الأمن، طالب الإسرائيليون المفاوض الفلسطيني، بمنع استتالة البناء الفلسطيني بجوار المستوطنات، مع إيجاد فراغ بين العمران الفلسطيني والإسرائيلي، وإن كان لابد من استتالة البناء في وسط المدينة، فهو بحاجة إلى تصريح من السلطات الإسرائيلية .

5. الفصل الجغرافي الوظيفي:

وتمثل هذه السياسة مرحلة هامة في نمو المستوطنات والتهام الأرض، وذلك بهدف ربط المستوطنات في إقليم الخليل مع بعضها البعض، ومع الساحل الفلسطيني من خلال طرق خاصة باليهود، ويمنع على الفلسطينيين استخدامهما، ولتحقيق هذه الوظيفة الجديدة أقيمت الطرق الالتفافية التي زادت من فرص ضياع الأرض الفلسطينية لصالح الإسرائيليين، وضيق الخناق على التجمعات العمرانية الفلسطينية. ويتم الاستيلاء على معظم الأراضي اللازمة لبناء هذه الطرق من خلال أوامر وضع اليد، وهو غطاء قانوني يسبق خطوة المصادرة النهائية(16)، ويؤدي شق مثل هذه الطرق إلى إعاقة نمو التجمعات السكنية العربية، والحد من قدرة المجالس البلدية على توسيع الخدمات البلدية، وإقامة مجالس خدمات مشتركة.

6. تنظيم المجال الجغرافي باتجاه الهيمنة السكانية اليهودية:

تعد هذه السياسة أسمى أشكال الجيوبوليتكس الإسرائيلية، التي ستحقق لهم الهيمنة والسيطرة اليهودية على إقليم الخليل، وما ينطبق على الإقليم ينطبق على كل فلسطين، وبهذه السياسة يتم الربط

بين التجمعات الاستيطانية داخل إقليم الخليل والضفة الغربية من جهة، وبين دولة إسرائيل من جهة أخرى مع محاولة تحقيق الغلبة على السيادة الجغرافية المكانية، وقد تحققت، ومن ثم بخطوة أخرى لتحقيق الغلبة الجغرافية السكانية، وفي هذا السياق نجد كثيراً من المستوطنات التي تنتشر على صفحة الإقليم، لا تتناسب وعدد السكان اليهود حالياً على أمل أن يأتي السكان فيما بعد، مثل مستوطنة تيلم، وقد ساعدت الطرق الالتفافية على زيادة الهيمنة الإقليمية السكانية اليهودية بشكل ملموس، وعلى الحركة والانتشار بمختلف أشكالها داخل إقليم الخليل .

7. التنظيم المكاني لمحافظة الخليل:

تعد أجهزة التخطيط الإسرائيلية هي المسؤولة عن تغيير التنظيم المكاني للإقليم الخليل، فهي التي تصدر التراخيص للمستوطنات، وشق الطرق، وتعمل على الحد من تطور المدن، والقرى الفلسطينية من خلال رفض الطلبات التي يتقدم بها الفلسطينيون للحصول على رخص للبناء، وتهدم البيوت غير المرخصة بحجة أنها خارج المخططات الهيكلية (التي اقترتها بريطانيا خلال فترة الانتداب)، وهي حالياً لا تفي حاجة الفلسطينيين (17)، وبعد عام 1995م سلم التخطيط للفلسطينيين على المدينة وبعض البلديات فقط، والتي تشكل حوالي 35% من مجمل مساحة الإقليم .

8. جيوبوليتيكية الأحزاب الاسرائيلية:

تجيد الأحزاب السياسية الإسرائيلية لعبة السياسة، ولذلك كان الاستيطان شعاراً ترفعه الأحزاب كافة، وبالتالي لا تخلو برامجها الانتخابية للكنيست من الدعوى للاستيطان 2020

الاستيطان، خاصة مع فقدان سيناء واعادتها لمصر، ومن الواضح جداً أن الليكود تخلى عن سيناء مقابل الاحتفاظ بالضفة الغربية، وتركيز الاستيطان فيها كتعويض عن الأراضي المصرية مستثمراً ما حصلت عليه إسرائيل من تعويضات مالية باهظة (26).

ما زالت تشكل حركة الاستيطان الاسرائيلي في إقليم الخليل، ركناً أساسياً لفكرة فرض الامر الواقع من خلال إيجاد حقائق مادية على الأرض، وهي المستوطنات، والطرق الالتفافية، وذلك لدعم القرار السياسي، ولتثبيت ما تدعيه من حقوق في الارض الفلسطينية (27)، ويرى دايان في الاستيطان انه وسيلة نضال سياسية لإيجاد حدود ديمقراطية، وسياسية جديدة، وإذا أردنا الانتصار السياسي حول الارض، فلا بد من إيجاد واقع استيطاني ومسلح (28)، فالاستيطان يعتبر عامل ضغط نفسي لتحطيم معنويات العرب، وخلق حالة يأس تؤدي الى الاستسلام التي بدورها تؤدي الى السلام، وقبول العرب بالامر الواقع، وحدث هذا عندما قسمت الخليل الى قسمين بين العرب (H1) والاسرائيليين (H2)، إذ تدخل الملك حسين ملك الاردن وتوصل مع الاسرائيليين الى هذا الاتفاق، ووافق عليه الفلسطينيون في المدينة (انظر خارطة رقم 2).

5. الموجه الاقتصادي:

استغلال الموارد الطبيعية في إقليم الخليل، والحيلولة دون استثمارها من قبل السكان العرب أحد أهم أهداف الاستيطان الاسرائيلي، وربط ذلك كله بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، وقال ليفي أشكول في الكنيست: (ان بعض طلبات الاستيطان في المناطق المحتلة لم ترى الضوء لعدم وجود أساس اقتصادي لضمان وجود المستوطنة) (29)، وبالتالي نستطيع القول استناداً الى ما سبق: أن الاستيطان انضبط ضمن توجهات الحكومة، وبالتالي وضعت أسس

الاستيطان والأمن عالية التقدير من وجهة نظر السياسيين الاسرائيليين، إذ قال وزير مالية اسرائيل عام 1968م (إن أمننا يتطلب الاستيطان في مناطق جديدة، سواء في الجولان، أو أماكن أخرى تقررها الحكومة، وهذا هو التحدي الأمني الذي يؤمن مستقبلنا في السنوات القادمة) (24).

4. الموجه السياسي:

مارست اسرائيل سياسة فرض الامر الواقع، والضغط النفسي على الفلسطينيين، وتجزئة التجمعات السكانية الفلسطينية، وإيجاد أكبر قدر ممكن من التجمعات اليهودية داخل إقليم الخليل، والاستيطان هو الذي يرسم الحدود السياسية لدولة إسرائيل، وهذا ما أكدته معظم سياسيين إسرائيل، فالمستوطنات التي وجدت في إقليم الخليل هي خلقت عمداً للتأثير على القرار السياسي فيما بعد، وأيضاً هي دليل على اثبات الوجود اليهودي خاصة بعد تدمير وطمسها المعالم الحضارية الفلسطينية، وفي هذا السياق دعا دايان إلى الاستيطان داخل المناطق المكتظة بالسكان خاصة المدن، على أن التسوية القادمة مع العرب هي وظيفية وليست إقليمية، وكذلك دعا ألون إلى الاستيطان في مناطق معينة دون غيرها منها إقليم الخليل (25)، فكانت البداية عام 1968 حيث تمثل الاستيطان بأقرار الحكومة ببناء مدينة دينية في مدينة الخليل؛ لتشكل بؤرة لجلب الأنصار للتهويد والاستيطان، وبالتالي خلق واقع جغرافي يهودي في الإقليم.

تعاضد استجابة الحكومات الاسرائيلية لطلبات الاستيطان المقدمة من قبل المنظمات الاستيطانية، مثل (غوش أمونيم)، خاصة بعد حرب عام 1973م وذلك انعكاساً لما ساد في الشارع الاسرائيلي من مواقف، وأفكار، وبدأت الحكومة بدعم هذا الاستيطان الشعبي اذا جاز التعبير، بجانب الاستيطان الرسمي الذي باركه رابين، فتسارع

صناعية لبعض المستوطنات؛ وذلك لغياب عناصر الاقتصاد الأخرى الزراعة، والموارد المعدنية، والمائية، فكانت كريات أربع بالقرب من مدينة الخليل كمركز صناعي لإنتاج الآلات، ومستوطنة سوسيا، وعنتيل تعمل في الصناعات السياحية، ومن أجل السعي لمنع قيام بنية اقتصادية مستقلة في الأراضي الفلسطينية، من شأنها أن تشكل بنية تحتية لدولة فلسطين، فإن إسرائيل تتحمل الآن عبء دعم الآلاف



خارطة رقم (2) مخطط مدينة الخليل وأقسامها

أمنية، وعسكرية، ثم بعد ذلك يعرض دفع مبلغ مقابل الاستخدام للأرض، ولكن بعد فترة زمنية حولت هذه الأراضي لبناء المستوطنات، ومثال ذلك كريات أربع وخارصينا، وهناك جزء من الأراضي تم شراؤه من قبل مؤسسات يهودية، وشركات، وأفراد بتواطؤ مع سماسرة عرب فلسطينيين، وأنشأت عليها مستوطنات مثل تيلم، وأدوره، وحاجاي، وسوسا، كما تم مصادرة بركة الخليل والتي تقع شرق إقليم الخليل، واعتبارها محمية طبيعية استنادا للقرار العسكري رقم 363 عام 1969م (32)، كل هذا من شأنه منع التطور، والتنمية للفلسطينيين، إضافة الى عمليات الهدم، وعدم السماح بالبناء خاصة بالقرب من المستوطنات، والمعسكرات، وجوانب الطرق بمسافة 200م لكل جانب.

2. المياه:

حاز موضوع المياه، وبناء المستوطنات على درجة عالية من التخطيط، حيث سعت إسرائيل لسد حاجاتها من المياه خاصة مع التوسع الاستيطاني، واستيعاب المزيد من المهاجرين، باستغلالها المياه الجوفية داخل الضفة الغربية، ووضعت قيود كبيرة على استخراج المياه، والآبار العاملة بعد أن سيطرت على مصادر المياه كافة، حيث فاق استغلال المياه في إسرائيل حوالي 100% من مجمل المياه المتجددة بعد عام 1985م، مما عرض منابع المياه الرئيسة في إسرائيل إلى ارتفاع نسبة الملوحة (33)، ولهذا تماطل إسرائيل السلطة الفلسطينية في موضوع السيطرة على المياه، لتأخذ ما تشاء لسد العجز، وفي هذا السياق لا توجد أرقام حقيقية تعبر عن ذلك، وأشار تقرير حول المياه في إقليم الخليل أن إسرائيل لا تلتزم دائما باعطاء الفلسطينيين حصتهم من المياه المتفق عليها لمنطقة الخليل، خاصة في سنوات الجفاف، حيث تصل نسبة المستوطن اليهودي من المياه يوميا، حوالي 1000-300 لتر مقابل 10-

المحددات الجغرافية للاستيطان الاسرائيلي:

بسطت إسرائيل سيطرتها التوظيفية على معظم أراضي الضفة الغربية، بما فيها إقليم الخليل، وما زال الصراع دائر بين الفلسطينيين والاسرائيليين على الأرض بأشكال مختلفة، لاسيما مع تنامي الانجازات اليهودية على الجغرافيا الفلسطينية لأسرلتها بالكامل بعد حين، وتاليا المحددات الجغرافية.

1. المجال الجغرافي الارضي:

استغلت إسرائيل قوانين نظام ملكية الأراضي في فلسطين، خاصة العثماني، وهو النظام الوحيد الذي طبق في فلسطين، وقامت بريطانيا بإجراء تعديلات على هذا القانون بما يتناسب ومصلحتها، وكان الوضع قبيل الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948م كمايلي: 47.9% ملك للأفراد الفلسطينيين، 0.54% ملك لأفراد غير فلسطينيين، 5.6% ملك لليهود، 45.9% ملك للدولة، استخدمت إسرائيل بعد عام 1967م عدة أساليب للسيطرة على الأرض، والسيطرة فعليا ووظيفيا على المجال الجغرافي الأرضي، كالمصادرة، ووضع اليد بالقوة، والإعلان بأن هذه الأرض هي حكومية (31)، وبناء على ما سبق صودرت أراض لمواطنين نزحوا من إقليم الخليل عام 1967، حيث أمسك بزمام هذه الأراضي مسئول عن أملاك الغائبين، هو عبارة عن شخصية قضائية يحق له ان يتصرف بحرية بهذه الأراضي، كالبيع، والتأجير، وكذلك صودرت الأراضي التي كانت مسجلة باسم المملكة الاردنية الهاشمية، والأراضي التي كانت مملوكة لليهود قبل عام 1948م، والتي أديرت من قبل حارس املاك العدو، كحارة اليهود في البلدة القديمة، ومدرسة أسامة بن زيد.

أما الملكيات الخاصة، فكان الحاكم العسكري يعلن بأن هذه المناطق (المصادرتها) ضرورية لأغراض

1. مستوطنات السفوح الغربية لجبال إقليم الخليل

التباين لمواقع المستوطنات على مستوى 99% أنظر جدول رقم (2)، وبالتالي يميل الاعتقاد بأن العامل السياسي من الممكن أن يفسر النسبة الكبرى من التباين المتبقي، ومن خلال التحليل أيضاً، يتضح بأن الاستيطان في إقليم الخليل يميل نحو الطرق الرئيسية وهو الأكثر تأثيراً ثم المناطق المرتفعة، وذات الأمطار الغزيرة، كما أنه ظهر ارتباط موجب قوي جداً بين الطرق الرئيسية والمستوطنات، وكذلك الارتفاع عن مستوى سطح البحر، وظهر ارتباط سلبي مع البعد عن المدن، ويمكن تفسير ذلك بأن الاستيطان يهدف إلى تحقيق ما يلي:

أ- ضمان الحماية الجغرافية بعيداً عن الاندماج مع التجمعات السكنية.

ب- الإشراف على طرق النقل التي تربط التجمعات السكنية الفلسطينية ببعضها.

ج- السيطرة والتحكم بالمجال الجغرافي الحيوي، والاقتصادي للتجمعات السكنية الفلسطينية.

الخليل ليس وجوده بالصدفة، بل اختيرت مواقعه وموضعه ضمن خطط قد رسمت بعناية وخبرة، ليحقق الإسرائيليين من خلالها وظائف اقتصادية، وأمنية، والتوسع في أرض الإقليم، وتحقيق التواصل الجغرافي، والديمقراطي اليهودي وصولاً للسيادة الجغرافية الكاملة والهيمنة، وقد أدت طرق المواصلات دوراً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف، بجانب ما توفره إسرائيل من استثمار مالي كبير، وتكنولوجيا إنشائية عالية المواصفات.

تحليل البيانات الاحصائية:

يكشف تحليل الانحدار المتعدد عن الأهمية النسبية لكل متغير مستقل- أي العوامل الجغرافية - شارك في تفسير المتغير التابع- أي الاختلاف في عدد المستوطنات في كل وحدة جغرافية إحصائية؛ وذلك عن طريق اختيار درجات الحرية، وقد فسر متغير البعد عن الطرق الرئيسية، والارتفاع عن سطح البحر، ومتغير كمية الأمطار 17% من مجمل

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	التفسير التراكمي	الارتباط R	نسبة التباين المفسر	
99%	2	13%	0.32	13%	الطرق الرئيسية
99%	3	16%	0.21	3%	الارتفاع
99%	4	16.7%	-0.12	7%	الأمطار
99%	5	17%	-0.6	3%	البعد عن المدن

RN = قرينة التجاور

D = متوسط المسافة

N = عدد المستوطنات

A = مساحة الإقليم قيد الدراسة

فإذا كانت النتيجة صفر، فالنمط متجمع، وإذا كانت واحد صحيح، فالنمط عشوائي، وإذا كانت أكثر من واحد، فالنمط يعتبر منتظم، ففي دراسة سابقة (35)، استناداً إلى بيانات عام 1985م على مستوى

نمط انتشار المستوطنات في إقليم الخليل :

استخدمت قرينة التجاور (nearest neighbor analysis) لمعرفة نمط انتشار ظاهرة الاستيطان كظاهرة جغرافية بشرية، هل هي متجمعة، أم عشوائية، أم منتظمة، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$RN = 2D\sqrt{\frac{N}{A}}$$

الصفة الغربية، كانت النتيجة (0.94)، و يقول

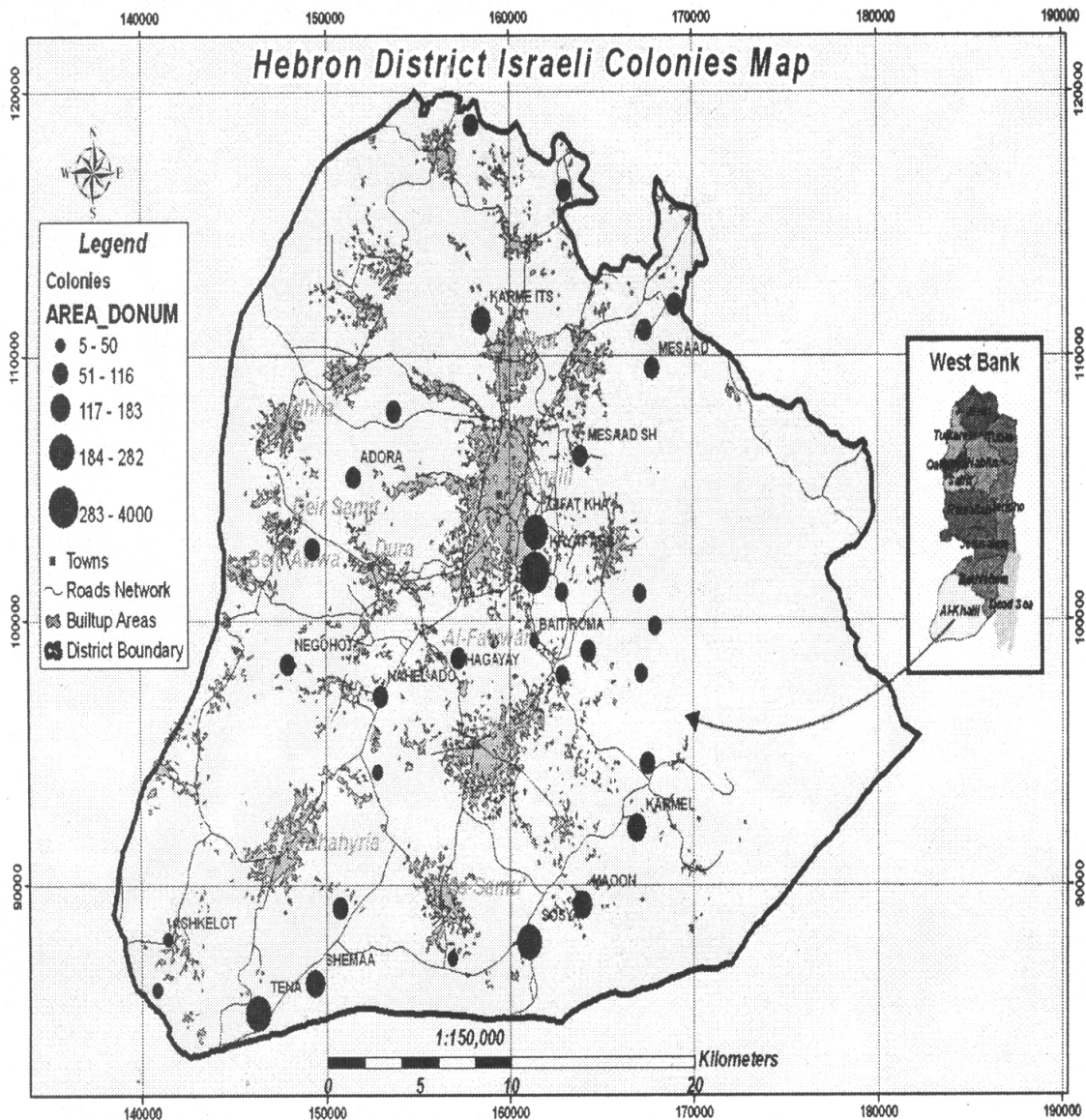
الباحث بأنها عشوائية وذلك لوجود أكثر من مخطط، وأكثر من خطه للاستيطان في الضفة الغربية، وهذه دلالة واضحة على وجود عدة جهات تجتهد في كيفية نشر المستوطنات، وتتسابق الجماعات الاستيطانية حيثما تيسر لهم، فمن خلال تباين أنماط توزع المستوطنات استنادا لتعدد المخططين والمخططات، تبدو المستوطنات وكأنها موزعة عشوائيا، إلا أن إقليم الخليل، ومدينة الخليل خاصة، مستهدفة بالاستيطان إذ استهدفت منذ بداية الاحتلال ببناء مستوطنة كريات أربع، تعبيراً عن الأحقاد اليهودية تجاه إقليم الخليل، وتمزيق الوحدة الجغرافية، والسيطرة عليها، واتضح ذلك من خلال نتيجة الدراسة الحالية، فهي 1.16، وهذا يدل بأن النمط العمراني الاستيطاني في إقليم الخليل منتظم، ليدل هذا على مركزية التخطيط الجغرافي الاستيطاني من قبل الحكومات الإسرائيلية تجاه إقليم الخليل.

يتضح من الدراسة ان المستوطنات في إقليم الخليل اتخذت ثلاثة مسارات، الأول: السفوح الغربية المطلّة على السهل الساحلي وهي: (تيلم، لافيس، تصوريف، أدوره، ادورايم، كرمي تسور). الثاني: السفوح الشرقية (اشكلوت، كرمل، معون، اسفر، يكين، سوسيا). الثالث: سطح هضبة إقليم الخليل (نيجوهوت، مجدال عون، حاجاي، خارسينا، كريات أربع، تل ارميدة، بيت رمانو) انظر خارطة رقم (3) إن تخطيط المجال الجغرافي وتنظيمه هو الأساس الذي استندت اليه المستوطنات في توزيعها وذلك بأبعاده الزمانية والمكانية والحضارية بالتالي مالت المستوطنات باتجاه الموارد الطبيعية وخصائص الموقع والموضع، وقد استخدم الإسرائيليون النظريات الجغرافية في اختيار مواقع المستوطنات ووظائفها واتضح من الدراسة بأن المستوطنات التي بنيت في إقليم الخليل هي عبارة عن مجموعة من التجمعات العمرانية ترتبط فيما بينها بنظام حضري وظيفي متناسق مع الاستراتيجية الاسرائيلية ومتوافق إلى حد ما مع النظرية الحضرية الهرمية، ونظرية المكان المركزي، انعكس التباين في القرار السياسي داخل دولة إسرائيل تجاه الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، ومن ضمنها إقليم الخليل على المشاريع الاستيطانية، فكان رأي ألون بالنسبة لإقليم الخليل هو ضم المنحدرات الشرقية والجنوبية لدولة إسرائيل، ويعنى هذا بناء مستوطنات زراعية دفاعية في هذه المناطق، وعكس ذلك دايان إذ اقترح بناء مدن كبيرة تقع على الطرق الرئيسة لاحتياجاتها القليلة في الدفاع والمساحة، أما شارون فنادى بإستييطان قمم المرتفعات لتشكيل خطا متوازيا للساحل الفلسطيني ومنطقة الأغوار خاصة السفوح الغربية للجبال (37)

تبين من خلال الدراسة أن هناك فترة زمنية مميزة للاستيطان في إقليم الخليل، ألا وهي فترة حكم الليكود، والتي تمثلت من عام 1977 ولغاية عام 1984م وقد بلغ عدد المستوطنات 25 مستوطنة بنسبة 90% من مجمل المستوطنات، أما فترة حزب العمل فقد شهدت انشاء ثلاث مستوطنات اهمها كريات اربع وبنسبة 10% من مجمل المستوطنات. أما بعد بداية الانتفاضة الثانية ولغاية الآن، هناك عشرون بؤرة استيطانية في إقليم الخليل، وهذا يدل على توافق مجمل التيارات الاسرائيلية على ابتلاع إقليم الخليل، ومما يلفت الانتباه هنا هو قيام 25 مستوطنة في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، وعشرين بؤرة استيطانية جديدة بعد اتفاق أوسلو من أصل 62 بؤرة استيطانية على

لديمومة دولة اسرائيل وتشويه المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية العربية للتحكم في إمكانية توسيع وتطوير البلدات العربية في الإقليم فكانت مستوطنة كريات اربع في خاصرة مدينة الخليل، وكانت مستوطنة تيلم للحد من انتشار بلدة ترقوميا شرقا وكرم تسور لتحديد تمدد حلحول وبيت امر وكذلك تحديد استعمالات الارض في المستقبل من خلال حجزها كمحميات طبيعية أو غير ذلك مثل تحديد شرق مدينة الخليل (محمية طبيعية) وقد تشكل مجلس إقليمي للمستوطنات في إقليم الخليل عام 1979م استنادا للقرار العسكري رقم (713).

واستجابة لهذه الأفكار والآراء انتشرت مجموعة من المستوطنات على السفوح الغربية لإقليم الخليل مثل مستوطنات سوسة وأدوره وتيلم وذلك لتطويق التجمعات العربية خاصة مدينة الخليل والفصل بين بلدات سطح الهضبة وبلدات اقدام الجبال ولتشكل حلقة اتصال بين الساحل ومنطقة الأغوار وفي هذا السياق اقترح شارون تطويق مدينة الخليل بثلاثة عشر مستوطنة (38)، وخضعت سياسة توزيع الاستيطان للاعتبارات الأمنية والسياسية وحجم المستوطنين والإمكانات المتاحة بالإضافة للأهمية الإستراتيجية إلى ما يمكن ان تشكله في المستقبل



خارطة رقم (3) المستوطنات الإسرائيلية في إقليم الخليل

التوزيع الوظيفي للمستوطنات في إقليم الخليل:

يتضح من تحليل التصنيف الوظيفي للمستوطنات أن معظمها هو من نوع ناحل ذو الطابع العسكري وهي قرى الشباب الطلائعي المحارب وهي منظمة شبه عسكرية تدرب الشباب على الحياة العسكرية والزراعية ونوع موشاف ذو الطابع الزراعي التعاوني وتشكل هذه المستوطنات مانسبة 75% من مجمل المستوطنات والباقي عبارة عن بؤر صغيرة داخل مدينة الخليل ومدن حول مدينة الخليل مثل كريات أربع وهي عبارة عن مجتمع مدني تعمل كمركز إقليمي وصناعي وثقافي وخدمي أما النوعين الآخرين فمنتشران على صفحة الإقليم ويوجد كيبوتس واحد هو مجدال عوز على اراضي بيت أمر، وهي قرية ريفية يسود فيها النمط الاشتراكي في الصناعة والزراعة القائم على مبدأ العمل الذاتي وعدم الاستغلال وتبين بأن هناك خمسة مستوطنات عبارة عن قرى تعاونية، وهي قرية ريفية زراعية تعتبر فيها العائلة وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة تشكل ما نسبته 16.6% من مجمل المستوطنات، أنظر جدول رقم (3).

التوزع الاستراتيجي للاستيطان في محافظة الخليل:

يلاحظ من خلال الخريطة رقم (3) لتوزيع المستوطنات في إقليم الخليل أنها تحتل مواقع استراتيجية وذلك من خلال تحكمها في:

1. شبكة المواصلات في إقليم الخليل خاصة الطريق الرئيس القدس الخليل بئر السبع ثم الطرق العرضية.
2. الانتشار العمراني خارج التجمعات السكنية ويتضح هذا بصورة جلية في الاستيطان داخل وحول مدينة الخليل، وحول بلدة ترقوميا، وحول بلدة يطا وحول حلحول، وبيت أمر، وحول الظاهرية والسموع.
3. السيطرة الامنية والعسكرية على التجمعات السكنية.
4. السيطرة على شبكات تزويد المياه في بلدات وقرى الخط الغربي، وقرى الشمال وتبدأ من بيت أمر، صوري، خاراس، نوبا، بيت اول، ترقوميا، اذنا، الكوم، بيت عوا وصولاً لبلدة الظاهرية.
5. تنتشر المستوطنات بشكل يغطي كافة أرجاء الإقليم وبتباين في الحجم السكاني، والمساحي، إلا أن هذه المستوطنات تؤدي وظيفة من خلال هذا الانتشار، هو الدعم المعنوي والنفسي للمستوطنين، والدعم اللوجستي حين الضرورة، لكنها في نفس الوقت تفرض واقعا مريرا على السكان الفلسطينيين وتحركاتهم، وأحيائهم إن كان داخل المدينة حيث يسيطر المستوطنين فعليا على حوالي 15% من مساحتها، وهو ما يطلق عليه (H2) استنادا الى اتفاق الخليل الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أو على الريف من خلال السيطرة على الطرق، أو الإشراف من على التجمعات السكانية في الإقليم، هذا إضافة إلى تحديد علو المباني حول الخط الفاصل بين الطرفين، وعلى جوانب الطرق (39).

جدول رقم (3) التوزع الوظيفي للمستوطنات

المستعمرة	الوظيفة	المستعمرة	الوظيفة
كريات اربع	مدينة	ماعون	موشاف
مجدال عوز	كيبوتس	تيلم	موشاف
تصويريف	ناحال	متاد سفر	موشاف
زوهري	ناحال	ياكين	موشاف
اشكلوت	ناحال	عومريم	موشاف
ادورا	ناحال	شيكيف	موشاف
نيجهوت	ناحال	عائر	موشاف
ادورايم	ناحال	كريات نعيم	موشاف
شمعه	ناحال	تل ارميده	حي
كرمي تسور	تعاونيه	الدبوا	حي
غوتنثيل	تعاونيه	بيت رومانا	حي
بيت يثير	تعاونيه	الحسبه	حي
زئيف	موشاف	ابراهيم ابيزو	حي
سوسيا	موشاف	خارصيا	موشاف
حاجاي	موشاف	كرمئيل	موشاف

المصدر :

1. مجلة الدراسات الفلسطينية 1997

2. عبد الهادي حنتش 2002

3. العمل الميداني 2006

آثار الاستيطان الإسرائيلي على إقليم الخليل :

تباينت الآراء في تحديد أثر الاستيطان على إقليم الخليل، إلا أنه وفي المحصلة النهائية تشمل الآثار الاستيطانية مايلي :

1. الأراضي :

استولت إسرائيل على حوالي (40%) من أراضي إقليم الخليل (42)، قسم منه سيطرة مباشرة، وآخر بطريقة غير مباشرة، منها الأراضي التي بنيت عليها المستوطنات، والطرق الالتفافية التي تخدم تلك المستوطنات، والمحميات، والمهاجر اليهودية مما الحق بالغ الضرر بالمواطنين، وعرقل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وشوه التنظيم

الجغرافي للمحافظة .

2. المياه :

مازالت إسرائيل هي المسيطر الوحيد على مصادر المياه السطحية ، والجوفية، وتتحكم بعمق الابار وتحول دون تطويرها ، وكذلك كميات المياه المستخرجة، وبذلك فإن كميات المياه المتاحة لسكان الإقليم الفلسطيني لا تسمح لهم بإستصلاح الأراضي، أو بإيجاد زراعة مروية، علما بأن الصيف غالبا ما يكون جافا بشكل كبير على الارض والسكان معا، نتيجة تخفيض حصة المياه (43).

3. الزراعة :

خلقت إسرائيل حالة مجتمعية خلال فترة الاحتلال، عززت من خلالها عملية العزوف عن العمل في النشاط الزراعي، من خلال سيطرة المستوطنات على المناطق الزراعية، وخلق حالة من الخوف في نفوس المواطنين مما اضطرهم إلى ترك أراضيهم الزراعية دون استغلال، وأحيانا تقوم بمنعهم من

الإسرائيلي يعاني من أزمات، والعمال الفلسطينيين لا يجدون مكانا يذهبون إليه، وقد تعودوا هجر العمل في الحقول، وأن نسبة كبيرة منهم تركوا الدراسة في المرحلة الإعدادية، والثانوية للعمل داخل إسرائيل، وحقول آبائهم لم تعد موجودة كما كانت قبل عام 1970م، حيث تم الاستيلاء على بعضها سواء بمصادرتها، أو إعلانها أراض دولة، وبهذا يكون المجال فقط لبضعة آلاف إمكانية إيجاد عمل زراعي لهم في أرضهم (44).

5. الاستقرار الامنى:

يمارس المستوطنين أعمالاً إرهابية ضد المواطنين -
وهم مدججون بالسلاح - تتمثل بالاستفزاز
والتحرش بالمواطنين لخلق ذريعة لإطلاق النار
عليهم، إذ يتطابق هذا الفعل مع القرارات العسكرية
التي تعتبره دفاعاً عن النفس(45)، حيث يعتبر
موضوع الأمن فوق كل اعتبار، وهذا الأمر يحدث
شبه يومي في مدينة الخليل، والأمثلة كثيرة على
ذلك (مجزرة الحرم الإبراهيمي، حرق السيارات،
مهاجمة البيوت السكنية) (46).

6. العمران:

إحدى أهداف المستوطنات في إقليم الخليل، هو خلق التجمعات السكنية الفلسطينية، وتشويه التواصل الجغرافي، والتحكم بالصورة النهائية للمجال الجغرافي في إقليم الخليل، وتحديد الامتداد والتوسع العمراني للتجمعات المدنية والريفية، وإضعاف الصلات بين المواطنين العرب (47)، فتنزّلت مستوطنة كريات أربع أحكام السيطرة على مدينة الخليل، وتقويضها، حيث جاءت المستوطنة ملاصقة للسكن الفلسطيني من جهة الشرق، وبالتالي توقف التمدد العمراني الحضري بهذا الاتجاه نهائياً، تحت طائلة الهدم والعقاب لمن يغامر ويقوم بالبناء، وتنزّلت مستوطنة تيلم وظيفة الحد من توسع بلدة ترقوميا باتجاه الشرق أيضاً، وهذا

الوصول الى حقولهم، كما حصل في بلدات صوريّ، والجبعة، وحلّول، وذلك من أجل مستوطنة كفار عتسيون، وطريق الظاهرية الفوار دورا وما حولها من اجل مستوطنة حاجاي، وطريق فرش الهوى وما حولها من اجل مستوطنة أدوره وتيلم، وهكذا تترك الأراضي دون استغلال فتتدنى مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، في حين تقوم السلطات الاسرائيلية بدعم المزارعين اليهود ماليا في الضفة الغربية، مما يضاعف من الضغط على المزارع الفلسطيني، خاصة في عملية التسويق مما يحول دون قدرة السلع الفلسطينية على المنافسة الحرة تجاريا، كما اشترطت إسرائيل على الفلسطينيين أن تكون علاقتهم بالاسواق العالمية والاروبية عبر الموانئ الإسرائيلية، وبشراكة مع شركات التصدير الإسرائيلية، مما يحقق أهداف سياسية، واقتصادية للحكومة الاسرائيلية.

4. العمل:

يعمل عدد لا بأس به من العمال القاطنين في الإقليم، داخل المستوطنات الإسرائيلية تحت ضغط فارق الاجر بين سوق العمل الاسرائيلي والفلسطيني، وهذا يحول دون تحقيق تنمية حقيقية تسمح بالتطوير الاقتصادي، والاجتماعي، على أن أخطر ما في الامر في هذا الموضوع، أن سوق العمل الاسرائيلي يقبل على العمال الفلسطينيين في وقت الازدهار الاقتصادي الاسرائيلي، ويتخلص منهم إذا ما حل الركود الاقتصادي، دون أدنى مسؤولية تجاه قطاع العمال، فتعصف البطالة بالمجتمع الفلسطيني في الإقليم، ويتدنى المستوى المعيشي والاجتماعي، والاقتصادي بشكل عام، حيث هجر القرويون العمل في الحقول للعمل في المراكز السكانية اليهودية، ومع الحرب الإيرانية العراقية عاد الآلاف من مهاجرين الإقليم بحثاً عن فرص عمل داخل إسرائيل، والتي انعدمت في الدول العربية المجاورة، الا أن الاقتصاد

9. الأثر الاستراتيجي:

تشكل المستوطنات عائقاً أمام أية تسوية في المستقبل، وذلك من خلال اشغالها مساحات جغرافية واسعة، وتجاورها مع المدن، والبلدات، وسيطرتها على الطرق والمناطق المرتفعة، وكذلك تهدد الناحية الأمنية، والسيادية من خلال التسليح للمستوطنين، ووجود وحدات عسكرية إسرائيلية ضخمة لحماية المستوطنات، والتي تتحول مجتمعة في أي وقت إلى قوة عسكرية لمهاجمة التجمعات السكانية الفلسطينية، وقد حصل مثل هذا الأمر في مدينة الخليل ويطا.

النتائج:

1. تنتهج إسرائيل جيوبوليتيكية وسياسة محددين، ومميزتين تجاه إقليم الخليل تتمثلان في الدفع باتجاه الهيمنة السكانية اليهودية، والنمو العمراني الاستيطاني، والتحكم بالمجال الجغرافي بكافة أبعاده.
2. تتشكل السياسات الإسرائيلية تجاه إقليم الخليل من خلال موجهات دينية وتاريخية وأمنية واقتصادية وسياسية.
3. تتضح المحددات الجغرافية للاستيطان في إقليم الخليل بالمجال الجغرافي الأرضي والمياه والموقع والموقع.
4. كمية الأمطار، والارتفاع عن مستوى سطح البحر، والطرق الرئيسية، هي التي فسرت التباين لمواقع المستوطنات وبنسبة 17% من مجمل التباين.
5. نمط انتشار المستوطنات في إقليم الخليل ذو طابع منتظم، ويؤشر على مركزية التخطيط الاستيطاني اتجاه الإقليم.
6. 90% من المستوطنات أنشأت خلال عهد الليكود.
7. هناك خوف على ديمومة التواصل الحضاري،

يحول دون قدرة المجالس المحلية من وضع خطط هيكليّة لتوسيع التجمعات السكنية، مع العلم بأن المستوطنات مغلقة على نفسها من حيث المدارس، والمستشفيات، ووسائل النقل وطرق المواصلات، وكل ما يلزم لحياة الإنسان ضمن تجمع سكني حضري كان، أم ريفي، فهي أجسام غريبة لا توجد لها علاقة بمن حولها من التجمعات السكنية.

7. الأثر الاجتماعي للاستيطان:

أدى وجود المستوطنين، وهم بكامل أسلحتهم، وعتادهم، واستمرار الاحتكاك بين الطرفين إلى تنامي مشاعر الكراهية، كما أن المقارنة بين المساكن اليهودية المتطورة عمرانياً، ومساكن البؤس التي يسكنها المواطنون الفلسطينيون، وهي على مقربة من بعضها البعض زادت الفجوة اتساعاً، كما تحول كثير من السكان العرب، من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة العمالية داخل الورش الإسرائيلية، وانعكس ذلك على العادات الريفية، ودور المرأة في المجتمع الريفي، إلى جانب ظهور حب السكن داخل المدن، والذي يؤثر سلباً على التطور الديمغرافي في أوساط السكان الفلسطينيين.

8. الأثر على التنمية:

تسيطر إسرائيل وبشكل نسبي على مجمل عناصر التنمية في الإقليم، وأهم هذه العناصر، الأرض والمياه بما فيها الجوفية والسطحية، وقطعت إسرائيل التواصل الجغرافي، والعمراني في الإقليم بواسطة الطرق الالتفافية، والمستوطنات، والحواجز العسكرية الدائمة والمؤقتة، وتقوم أيضاً بمنع المواطنين من استخدام البنى التحتية المرتبطة بإسرائيل، مثل طريق فرش الهوى وطريق الظاهرية الخليل، وتعمق التبعية الاقتصادية في الإقليم بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال توفير فرص العمل، خاصة في البناء، والزراعة، والصناعة لسكان الريف داخل إسرائيل.

المتكامل، وفتح آفاق جديدة للتسويق .

7. حشد عربي ودولي لمقاومة الاستيطان.

8. تطبيق قرارات الأمم المتحدة وإنهاء الاحتلال.

الهوامش:

1. عبد الهادي، مهدي، المستوطنات الإسرائيلية، جمعية الملتقى الفكري، القدس، 1978، ص-19 23.

2. طلال، الحسن بن، سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، في كتاب الفلسطينيين من الاقتلاع إلى المقاومة، مجلة العربي، الكويت، 1988، ص-17 19.

3. البياتي، محمد، الرؤية الإسرائيلية للمستوطنات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003 ص 17 .

4. وزارة الزراعة مديرية محافظة الخليل، تقرير جدار الفصل العنصري 2006 .

5. حنتش، عبد الهادي، الاستيطان في الخليل، بحث غير منشور، 2002 ص 15.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، سجلات عام 2006 .

7. أبو راضي، فتحي عبد العزيز، الأساليب الكمية في الجغرافيا، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 60.

8. Ambrose : analytical human ge- ography, long man, London 1969 .

9. جبور، سمير، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، 1987 ص 66 .

10. بنفستي، ميرون، المقلاع والعصا، دار الجليل، عمان، 1986، ص 20-30.

11. غازي فلاح، مدينة الخليل الاستيطان والتهويد، رابطة الجامعيين، الخليل، 1987 ص 214.

12. حنتش، عبد الهادي، الاستيطان في الخليل،

والعمراني، والاجتماعي، والاقتصادي في إقليم الخليل.

8. اتضح استيطان ملحوظ في أعقاب اتفاقيتي كامب ديفد وأوسلو.

9. تبين بأن هناك ثلاث مسارات للمستوطنات: الأول على السفوح الغربية، والثاني: على سطح الهضبة، والثالث على السفوح الشرقية (برية الخليل).

10. اختيرت مواقع المستوطنات كافة بعناية، وذات مواقع إستراتيجية خاصة للتحكم بشبكات الطر، والتجمعات السكنية العربية .

11. 75% من مجمل المستوطنات ذات طابع زراعي، وشبه عسكري .

12. طال أثر الاستيطان السيئ مجمل عناصر ومقومات الحياة في إقليم الخليل.

التوصيات:

1. رسم وانتهاج سياسة مضادة للسياسة الجغرافية الاسرائيلية تجاه إقليم الخليل، بعيدة عن ردة الفعل، وتجنبه التآكل من قبل الاستيطان .

2. محاولة إيجاد بدائل لأبار المياه التي تسيطر عليها اسرائيل .

3. تأهيل المجال الجغرافي وتنظيمه، بطريقة تبطل أو تخفف من غلواء تحكم المستوطنات استراتيجيا بالتجمعات السكنية في إقليم الخليل، وأسرة الجغرافيا، بفتح طرق جديدة، وبناء تجمعات سكنية جديدة في مواقع، ومواضع محددة تحجم تمدد المستوطنات، على ما تبقى من أرض.

4. بناء شبكة طرق تعمل على تسهيل النشاط الاجتماعي، والاقتصادي التنموي، تأخذ بعين الاعتبار أمن التجمعات السكانية واستقرارها، وحركة السكان اليومية .

5. تأسيس بنك معلومات جغرافي لإقليم الخليل .

6. التشجيع على الانتاج الزراعي، والصناعي

27. النابلسي، تيسير، الاحتلال الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت 1975، ص 230.
28. مباشر، عبده، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1977 ص 15-17.
29. معتوق، سمير أحمد، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية لعام 1985، دار البشير، عمان، 1992، ص 53.
30. أفرات، أليشع، مترجم الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا، عمان، دار الجليل، 1991 ص 85-87.
31. حلبى، أسامه، مصادرة الأراضي في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس 1986 ص 24-26.
32. حلبى، أسامه، مصادرة الأراضي في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس 1986 ص 29.
33. معتوق، سمير احمد، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية لعام 1985، دار البشير، عمان، 1992، ص 76.
34. وزارة الإعلام دائرة الجنوب، عطش الجنوب يتفاقم، تقرير غير منشور 2002.
35. معتوق، سمير احمد، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية لعام 1985، دار البشير، عمان، 1992، ص 145.
36. حنتش، عبد الهادي، سياسة الدفاع عن الأراضي، 2002، ص 12.
37. عبد الفتاح، كمال، الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988، بحث غير منشور 1988، ص 40.
38. عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1981، ص
- بحث غير منشور، 2002 ص 13.
13. الدويك، عزيز، الاعتبارات اليهودية للاستيطان اليهودي في القدس والخليل، ندوة في جامعة النجاح 28 / ايار / 1997.
14. وزارة الزراعة الفلسطينية (محافظة الخليل) معلومات غير منشورة .2006.
15. فلاح، غازي، مدينة الخليل الاستيطان والتهويد، رابطة الجامعيين الخليل، 1987، ص 214.
16. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية، المجلد السابع، عمان، دار الشرق 1998، ص 82-83.
17. بيت سليم، موقع على شبكة الانترنت.
18. السعدي، غازي، الأحزاب في إسرائيل، دار الجليل، عمان، 1989 ص 248.
19. مجلة صامد، الاستيطان اليهودي في محافظة الخليل، عدد 111، 1998 ص 197.
20. صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية 2005 / 4 / 5 عدد 3395.
21. مركز الدراسات الفلسطيني، من هو بيغن، بيروت، 1977 ص 60.
22. مباشر، عبده، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.
23. ربابعة، غازي، الإستراتيجية الإسرائيلية، مكتبة المنار، الزرقاء، 1983.
24. سابير، بنحاس، المؤتمر اليهودي السابع والعشرين، مركز الدراسات الفلسطينية الأهرام، القاهرة 1971، ج 2، ص 642.
25. صحيفة هآرتس، 1970، ص 50.
26. جبور، سمير، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، 1984، ص 65.

- 242-240 .
39. بلدية الخليل، قسم التخطيط، عام 2006 .
40. مجلة الدراسات الفلسطينية، مفاوضات السلام، 1997، ص 166-183 .
41. حنتش، عبد الهادي، سياسة الدفاع عن الأراضي، 2002، ص 12.
42. حنتش، عبد الهادي، سياسة الدفاع عن الأراضي، 2002، ص 13.
43. أفرات، أليشع، الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا، ط 1، دار الجليل، عمان، 1991 ص 86 .
44. أفرات، أليشع، الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا، ط 1، دار الجليل، عمان، 1991 ص 89 .
45. وزارة شؤون الأراضي المحتلة، الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، تقارير رسمية عام 1983، ص 14 .
46. مجلة الإشرقة، جمعية الشبان المسلمين، العدد الثاني، 1998، ص 21.
47. صالح، حسن عبد القادر، الاستعمار الاستيطاني في الأرض العربية المحتلة، بحث غير منشور، ص 189 .
- المراجع :**
1. أفرات، أليشع، مترجم الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا، عمان، دار الجليل، 1991 .
2. بنفستي، ميرون، المقلع والعصا، دار الجليل، عمان، 1986 .
3. البياتي، محمد، الرؤية الإسرائيلية للمستوطنات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003 .
4. بيت سليم، موقع على شبكة الانترنت .
5. بلدية الخليل، قسم التخطيط، عام 2006 .
6. حبور، سمير، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، 1984 .
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام سجلات عام 2006 .
8. حليبي، أسامه، مصادرة الأراضي في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس 1986 .
9. حنتش، عبد الهادي، سياسة الدفاع عن الأراضي، 2002 .
10. الدويك، عزيز، الاعتبارات اليهودية للاستيطان اليهودي في القدس والخليل، ندوة في جامعة النجاح 28 / ايار / 1997 .
11. أبو راضي، فتحي عبد العزيز، الأساليب الكمية في الجغرافيا، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 60.
12. ربابعة، غازي، الإستراتيجية الإسرائيلية، مكتبة المنار، الزرقاء، 1983 .
13. سابير، بنحاس، المؤتمر اليهودي السابع والعشرين، مركز الدراسات الفلسطينية الأهرام، القاهرة، 1971 .
14. السعدي، غازي، الأحزاب في إسرائيل، دار الجليل، عمان، 1989 .
15. صالح، حسن عبد القادر، الاستعمار الاستيطاني في الأرض العربية المحتلة، بحث غير منشور.
16. طلال، الحسن بن، سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، في كتاب الفلسطينيين من الاقتلاع إلى المقاومة، مجلة العربي، الكويت، 1988 .
17. عبد الفتاح، كمال، الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988، بحث غير منشور 1988 .
18. عبد الهادي، مهدي، المستوطنات الإسرائيلية،

33. صحيفة هآرتس ، 1970 .

المراجع الأجنبية:

1. Ambrose, (1969) : Analytical human geography, Longman, London

- جمعية الملتقى الفكري، القدس، 1978.
19. عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1981.
20. فلاح، غازي، مدينة الخليل الاستيطان والتهويد، رابطة الجامعيين الخليل، 1987 .
21. مباشر، عبده، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1977.
22. مركز الدراسات الفلسطينية، من هو بيغن، بيروت، 1977 .
23. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية، المجلد السابع، عمان، دار الشرق 1998.
24. معتوق، سمير احمد، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية لعام 1985، دار البشير، عمان 1992 .
25. النابلسي، تيسير، الاحتلال الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت 1975.
26. وزارة شؤون الأراضي المحتلة، الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، تقارير رسمية عام 1983 .
27. وزارة الإعلام دائرة الجنوب، عطش الجنوب يتفاقم، تقرير غير منشور، 2002 .
28. وزارة الزراعة الفلسطينية (محافظة الخليل) معلومات غير منشورة، 2006.
29. مجلة الإشراقة، جمعية الشبان المسلمين، العدد الثاني، 1998 .
30. مجلة الدراسات الفلسطينية، مفاوضات السلام، 1997.
31. مجلة صامد، الاستيطان اليهودي في محافظة الخليل، عدد 111، 1998.
32. صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية 5/4/2005، عدد 3395 .